# الفصل الثالث
# القروض العامة

## القروض العامة

## Public Loans

# مقدمة

- يتم تمويل النفقات العامة غالباً من حصيلة الضرائب ، إلا أن الحكومة قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل بعض النفقات و خاصة النفقات الاستثمارية و خاصة فى الدول النامية ، أو لمواجهة ظروف طارئة مثل نفقات الحروب ،أو لمواجهة عجز مؤقت فى الموازنة العامة .

# خطة الدراسة في هذا الفصل

- و فى هذا الفصل نقوم بدراسة الجوانب المتعددة للقروض العامة كما يلى :-
- تقسيمات القروض العامة .
- إصدار القروض العامة .
- حدود القروض العامة .
- الآثار الاقتصادية للقروض العامة .

# و يمكن تعريف القروض العامة :-

- هى كل الأموال التى تقترضها الدولة أو أحد هيئاتها العامة من الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة سواء المحلية أو الأجنبية على أن تلتزم برد هذه الأموال فى مواعيدها و الوفاء بخدمةالدين وفقاً لشروط القروض .
- و تتشابه القروض مع الضرائب بأنها لا تصدر إلا بصدور قانون .

# إلا أن القروض تختلف عن الضرائب فى بعض النقاط :-

- ١- أن القروض اختيارية و ليست إجبارية كما الضرائب بصفة عامة ، و أن كانت في بعض الظروف الخاصة تأخذ بصفة إجبارية و إلزامية ، حين تجبر الدولة الأفراد و الهيئات على إقراضها في حالات خاصة .
- ٢- أن القروض تخصص لتمويل نفقات معينة ، إما لتمويل استثماري أو لبعض النفقات المحددة عكس الضرائب التى تعتبر غير قابلة للتخصيص

# تابع اختلاف القروض عن الضرائب

- القروض تؤدى إلى زيادة النفقات العامة ، ليس فقط برد قيمة القروض و لكن بدفع فوائد القروض و خدمة الدين أما الضرائب فإنها تزيد النفقات العامة و لا تحمل الدولة أعباء.
- إن الضرائب لا ترد لدافعها بل تنفقها الدولة فى أوجه نفقاتها المختلفة ، أما القروض فان الدولة ملزمة بردها .
- للقروض آثار اقتصادية مختلفة عن الآثار الاقتصادية للضرائب .

# أنواع و تقسيمات القروض العامة :-

- تنقسم القروض العامة إلى الأقسام التالية :-
- ١- القروض الاختيارية و القروض الإجبارية .
- ٢- القروض الداخلية و القروض الخارجية .
- ٣- القروض قصيرة الأجل و القروض طويلة الأجل .

# القروض الاختيارية و القروض الإجبارية :-

- القروض الاختيارية و القروض الإجبارية :-
- من الطبيعي أن تكون القروض اختيارية بحيث يكون الفرد و الهيئات أحرار في إقراض الحكومة أم عدم اقرضها ،اى الاكتتاب فى القروض أم لا
- و لكن إذا لجأت الدولة إلى إجبار بعض الهيئات العامة على إقراضها فتكون القروض فى هذه الحالة قروض إجبارية .

## القروض الاختيارية و القروض الإجبارية :-

- و قد يتخذ الإجبار شكلا مباشرا عندما تلزم الدولة هيئات معينة على الاكتتاب فى القروض العامة ، و قد يتخذ الإجبار شكل غير مباشر عندما تقيد الدولة عملية الائتمان من خلال فرض رقابة مشددة على الائتمان الخاص فتضطر الهيئات و البنوك إلى الاكتتاب في القروض العامة .

# القروض الداخلية و القروض الخارجية

- **Internal and External Loans :**
- **(أ) القروض الداخلية :-**
- هى القروض التى تصدرها الدولة داخل إقليمها و يكتتب فيها الأفراد و الهيئات الوطنية أو المقيمون داخل الدولة

# (ب) القروض الخارجية :-

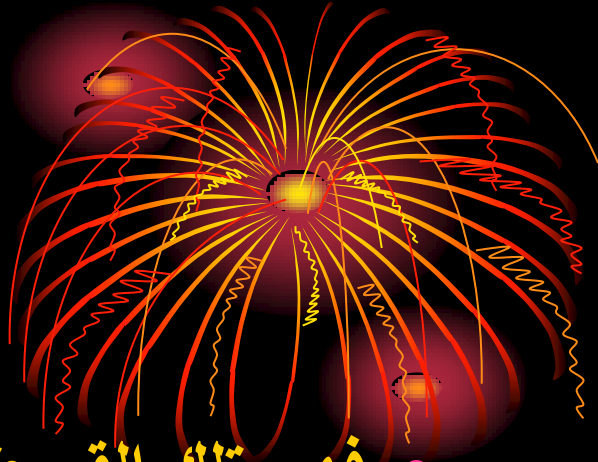

- فهي تلك القروض التى تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية و يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية ، و قد يتم الاقتراض من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي .
- و الدول النامية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج حيث تعجز المدخرات المحلية عن تمويل برامج إنفاقها و خاصة الإنفاق الاستثماري فتلجأ إلى الاقتراض من الأفراد أو الهيئات الأجنبية ، و قد تقترض مباشرة من دول أجنبية أو من هيئات عالمية .

# الاختلاف بين القروض الداخلية و القروض الخارجية :-

- الاختلاف بين القروض الداخلية و القروض الخارجية :-
- ١- القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات سواء عند إصدارها أو عند سداد أقساطها و فوائدها أما القروض الخارجية فهي تؤثر على سعر الصرف و على ميزان المدفوعات عند إصدارها أو عند تسديد أقساطها و فوائدها.

## الاختلاف بين القروض الداخلية و القروض الخارجية :-

- ٢- القروض الداخلية لا تؤثر على ثروة الدولة القومية بالسالب أو الموجب بل هى تعد من قبيل إعادة توزيع ثروة ، فالقروض العامة تعنى تحويل جزء من الثروة القومية إلى الدولة على حساب الأفراد و الهيئات الخاصة و يتم ذلك سواء عند الإصدار أو عند السداد .

# الاختلاف بين القروض الداخلية و القروض الخارجية :-

- القروض الخارجية لها مخاطر تتمثل فى احتمال تدخل الهيئات الأجنبية أو الدول الأجنبية فى السياسة الاقتصادية و الشئون الداخلية للدولة أو فرض شروط معينة من جانب المنظمات الدولية كما فى حالة صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدول المقترضة سياسات مالية و نقدية لابد من التزام الدول المدنية بتنفيذها .

# القروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل :-

- **(أ) القروض قصيرة الأجل :-**
- هى تلك القروض التى يتم سدادها خلال سنة و تسمى الدين السائد أو العائم **Floating Debt** و الغرض من هذه القروض استخدامها في سداد عجز نقدي مؤقت أو عجز موسمي أو عجز مالي مؤقت .

# أما العجز المالى

- فهو يتحقق عندما تكون النفقات العامة أعلى من الإيرادات العامة خلال سنة معينة و قد تضطر الدولة إلى إصدار أذون خزانة لسداد هذا العجز بسبب ظروف معينة فى سوق المال تعجزها عن إصدار سندات و تسمى فى هذه الحالة أذون خزانة غير عادية .
- و تسمى هذه القروض " أذون الخزانة Treasury Bills " و عادة ما يكتتب فى هذه القروض بنك الإصدار و البنوك التجارية .

# (ب) القروض متوسطة الأجل :-

- **(ب) القروض متوسطة الأجل :-**
- **هى تلك القروض التى تتراوح مدتها ما بين سنة و خمس سنوات و القروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس و قد تصل لأكثر من عشرين عاماً .**
- **و يعبر عن الدين متوسط و طويل الأجل " الدين المثبت " Funded Debt .**

# القروض متوسطة الأجل

- و تستخدم الديون متوسطة و طويلة الأجل عادة فى تمويل الاستثمارات العامة أو نفقات الحروب و الدفاع و غيرها .
- و قد تلجأ الدولة فى بعض الأحيان إلى عدم تحديد تاريخ معين لسداد القرض و يسمى " دين مؤبد " أو تحدد تاريخيين للوفاء بالدين على أن تسدد القرض فى التاريخ المناسب لها ، و تلجأ إلى ذلك للتخفيف عن أعبائها و إعطاء مهلة مناسبة لها حتى تستطيع أن تسدد القروض فوائدها .

# العجز المؤقت

- و العجز المؤقت
- يحدث عندما يكون موعد تحصيل الإيراد يتم بعد نفقات معينة فيحدث عجز مؤقت و لكن فى الحقيقة أن الإيرادات تغطى النفقات و لكن هناك فارق زمني بين تحصيل إيراد معين و ميعاد استحقاق نفقات معينة .

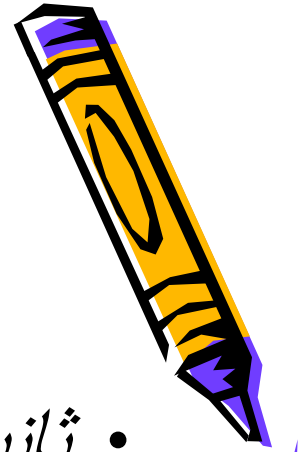

# ثانياً : إصدار القروض العامة :-

- ثانياً : إصدار القروض العامة :-
- **تختص السلطة التشريعية بإصدار القروض العامة فلا يجوز للسلطة التنفيذية أن تعقد القروض إلا بعد موافقة السلطة التشريعية و تلجأ معظم دساتير العالم إلى ذلك نظراً لأن سداد هذه القروض يتم من خلال الضرائب ، فكما أن الضرائب تصدر بقانون فلابد أن تصدر القروض بقانون أيضا.**

# تابع

- فضلاً عن ذلك أن تكون السلطة التشريعية جهة رقابة على القروض العامة للحد من الإسراف في الاقتراض و تحميل الدولة أعباء كثيرة كما أن موافقة السلطة التشريعية تعطى الثقة للمواطنين .
- **مبلغ القرض :-**
- قد تصدر الدولة قرضاً ذا مقدار محدد أو يكون قرض غير محدد المقدار .

# القرض المحدد المقدار :

- أن يصدر القرض بمقدار معين و يطرح الاكتتاب لتغطية قيمة القرض و حتى إذا تم تغطية قيمة القرض يستمر الاكتتاب ثم بعد ذلك يتم خفض نصيب كل مكتتب بنسبة متساوية . مثلاً إذا تم تغطية قيمة القرض بثلاث مرات يتم إنقاص نصيب المكتتب بمقدار ثلثي المبلغ .
- و تلجأ الدولة إلى طرح القرض محدد المقدار وفقاً لحجم المبلغ المالى الذى تحتاجه لتغطية إنفاق معين أو لعلاج حالة تضخم .. أو غيرها .

# القرض غير محدد المقدار :-

- تلجأ الدولة إلى طرح اكتتاب فى قرض غير محدد المقدار إذا كانت متخوفة عن عدم تغطية مقدار القرض بسبب حالتها المالية التى لا تعطى ثقة للمكتتبين ، أو أنها غير متأكدة من المقدار الذى تحتاجه ، أو أنها تهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية لأفراد المجتمع .
- و فى هذه الحالة يتم الاكتتاب فى القرض حتى تاريخ معين يتم إغلاق الاكتتاب في موعده .

# سعر الفائدة

- عادة ما تلجأ الدولة إلى تحديد أعلى سعر فائدة سائد فى السوق أو أعلى منه و ذلك لتشجيع الأفراد و الهيئات على اكتتاب فى القروض العامة .
- و لذا فان الدولة تحاول أن تصدر قروضها للاكتتاب خاصة فى الأوقات التى تكون أسعار الفائدة السوقية منخفضة حتى تخفف من أعبائها ، أما إذا كان سعر الفائدة السوقي مرتفع فإنها ستضطر إلى تحديد سعر فائدة مرتفع فى السوق و تتحمل أعباء كثيرة .

# أنواع أسعار الفائدة الحكومية

- أنواع أسعار الفائدة الحكومية :-
  - سعر الفائدة الأسمى :-
- و هو سعر الفائدة الموضح فى سندات للقرض ، اى المبلغ الذى تتعهد الدولة بدفعه للمكتتبين فى القرض العام .
  - سعر الفائدة الحقيقى :-
- يتوقف سعر الفائدة الحقيقى على الحالات التالية :-

- ١- سعر إصدار القرض بسعر التكافؤ :-
- إذا قام المكتتب بدفع قيمة السند كما هو مكتوب فى السند ، فمثلاً إذا كانت قيمة السند ١٠٠٠ جنيهاً و دفع المكتتب نفس المبلغ ، فان سعر الفائدة الأسمى يكون هو نفسة سعر الفائدة الحقيقي .

# إصدار القرض بسعر أقل من سعر التكافؤ

- في هذه الحالة يدفع المكتتب ٩٠ جنيهاً إذا كان قيمة السند الاسمية ١٠٠ جنيه و يأخذ فائدة مقدارها ١٠ جنيهات على قيمة القرض ، فأن سعر الفائدة الحقيقي في هذه الحالة يكون اكبر من ١٠ % .
- **١٠/٩٠= ١١ % و ليس ١٠ %.**

# تابع

- و قد تلجأ الحكومة إلى الإصدار بسعر أقل من سعر التكافؤ إذا كان مركزها المالىضعيف فتحاول أن تمنح المكتتبين مزايا أعلى لكى يكتتبوا فى القرض .
- و على نفس النسق يمكن أن يكون سعر السند ١٠٠ جنيهاً و تتعهد الدولة أن ترده ١١٠ جنيهاً و يكون فى هذه الحالة علاوة إصدار كأسلوب للتشجيع على الاكتتاب فى القرض .

# تابع

- تتجنب ما يحدث فى أسواق المال من مضاربات إذا لجأت إلى الاكتتاب عن طريق أسواق المال و لكن يعاب على هذه الطريقة أن الدولة لا تضمن فى هذه الحالة تغطية قيمة القرض مما يؤثر سلباً على المركز الائتماني للدولة لذا فان الدولة لا تلجأ إلى هذه الطريقة إلا إذا كانت متأكدة من تغطية القرض بالكامل أو إذا كانت قيمة القرض صغيرة نسبياً .

# الاكتتاب عن طريق البنوك :-

- فى هذه الحالة تلجأ الدولة إلى البنوك لشراء سندات القروض العامة و تدفع البنوك قيمة السندات بالكامل ، ثم تقوم البنوك بعد ذلك ببيع هذه السندات للجمهور بمعرفتها و هى مقابل ذلك تحصل علي عمولة مرتفعة من الدولة نظراً لتحملها مخاطر تغطية القرض و تزداد قيمة العمولة أكثر كلما زادت مخاطر تغطية القرض .
- و عادة لا تقوم البنوك بطرح السندات بأكملها ، بل تطرح جزء جزء بسعر اعلي من سعر التكافؤ كوسيلة للتحكم فى القرض و فرض سعر أعلى .

- و يعاب على هذه الطريقة أن تكلفتها أعلى بسبب حصول البنوك على عمولة مرتفعة ، فضلاً عن أنها تحمل الجمهور أسعار أعلى . و لكن قد تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة إذا كانت غير متأكدة من تغطية القرض فتلقى بعبء التغطية على البنوك .

# الاكتتاب عن طريق البورصة :-

- و يتم الإصدار بهذه الطريقة بأن تطرح الدولة سنداتها فى سوق الأوراق المالية البورصة شأنها شأن أية شركة أو مؤسسة خاصة و فى هذه الحالة تلجأ الدولة إلى طرح جزء من سنداتها في البورصة و لا تستطيع أن تطرح كل سنداتها حتى لا يزيد العرض فتخفض قيمة السندات و هى من خلال هذه الطريقة تستطيع أن تتابع تطورات أسعار السندات فتبيع عند ارتفاع الأسعار و تحجم عن البيع عند انخفاض أسعار السندات و هى بذلك لا تحدد هى السعر بل يتحدد وفقاً لأسعار السوق .

# عيوب هذه الطريقة

- **و يعاب على هذه الطريقة أن الدولة لا تستطيع أن تحصل على كامل قيمة القرض و بالتالى لا يمكنها أن تطرح القروض التى تحتاجها دفعة واحدة وخاصة القروض التى تحتاجها لمواجهة ظروف طارئة .**

# الاكتتاب بالسندات :-

- يتم فى هذه الحالة أن تحدد الدولة حد أدنى لسعر السندات ثم تقوم طرح السندات للجمهور على أن تخصص السندات لمن يدفع مبلغ أكبر للسند ، و إذا تم تغطية قيمة القرض تبدأ في تخصيص السندات لمن دفع أكثر ثم للأقل فالأقل و هكذا .

# استهلاك القرض و تبديل القرض :-

- **اولا:استهلاك القرض :-**
- **يقصد به قيام الدولة باتخاذ الإجراءات نحو سداد اصل القرض و فوائدة ، فقد تجبر الدولة على استهلاك القرض ، اى سداد اصل القرض إذا حان اجل القرض و قد يكون اختيارياً فى بعض الحالات حين تسمح ظروف الدولة بالسداد .**

# كيفية استهلاك القرض :-

- **كيفية استهلاك القرض :-**
- استهلاك القرض دفعة واحدة :-
- **ان يتم دفع اصل القرض و فوائدة دفعة واحدة و بسبب إرهاقا لميزانية الدولة .**

# استهلاك القرض على أقساط سنوية :-

- تلجأ الدولة إلى سداد جزء من القرض كل سنة ، فضلاً عن الفوائد التى تدفعها و تستمر فى ذلك حتى تنتهي القروض .
- و لكن بهذه الطريقة قد تستهلك رأس مال المقرضين و خاصة صغار المقرضين لأنهم يستردوا اصل أموالهم على أقساط من الممكن ان يستخدمونها فى الاستهلاك .

# استهلاك القرض بالقرعة :-

- **تحدد الدولة موعدا سنوياً لاستهلاك بعض القروض بكامل قيمتها و يتم اختيار هذه القروض بالقرعة و تتميز هذه الطريقة بأنها تخفف على الدولة سداد القروض كما أنها لا تستهلك رؤوس اموال المقرضين .**

# تبديل القرض :-

- يتم ذلك بأن تلجأ الدولة إلى سداد القرض أو بعض القروض بإصدار قروض أخرى جديدة تستخدم حصيلتها فى سداد القروض الأولى التى ترغب فى سدادها ، على ان يكون الإصدار للقروض الجديدة بسعر فائدة اقل ، فكأنها تستبدل القروض مرتفعة الفائدة بغيرها أقل تكلفة .

# تابع تبديل القرض :-

- و تبديل القرض يختلف عن استهلاك القرض ففى الحالة الأولى لا تتخلص الدولة من القروض و لكن تخفف فقط أعباء القروض بسعر فائدة اقل ، عكس استهلاك القروض الذى يخلص الدول تدريجياً من اصل القروض أول بأول .

# كيف تمول الدولة استهلاك القروض العامة :-

- لابد للدولة ان تلجأ إلى تدبير الأموال اللازمة لاستهلاك القروض و يتم ذلك عن طريق :-
- إما أن يكون هناك فائض فى الميزانية يستطيع أن تمول به بعض القروض المختارة و ان كان يصعب على الدول أن تحقق هذا الفائض .
- تقوم الدولة بتحويل القروض قصيرة الأجل إلى متوسطة أو طويلة الأجل مما يعنى قروض جديدة إجبارية .

# تابع:كيف تمول الدولة استهلاك القروض العامة :-

- ممكن ان تحقق جزء من حصيلة الضرائب أو الإيرادات العامة لخدمة استهلاك القروض العامة من خلال إنشاء صندوق لذلك .
- ممكن ان تصدر ضرائب جديدة استثنائية على رأس المال لاستهلاك القروض و خاصة فى أوقات الحروب التي تتراكم على الدولة قروض كثيرة فتلجأ إلى ضرائب جديدة لاستهلاكها .

# المزايا التى تمنحها الدولة للمكتتبين فى القروض العامة :-

- **إلى جانب علاوة الإصدار ، فان الدولة تقوم بمنح المكتتبين امتيازات أخرى لتشجيعهم على الاكتتاب و أهم هذه المزايا :-**
- **١- قد تمنح الدولة للمكتتبين إعفاءات ضريبية إما على فوائد السندات أو على اصل قيمة السندات من ضرائب الدخل أو ضرائب التركات**

# تابع المزايا

- **و يعيب البعض على هذه المزايا بأنها تعد خروجاً على مبدأ المساواة أمام الضريبة .**
- **٣- إمكانية استخدام المكتتب للسندات فى سداد ديون حكومية أو بعض أنواع الضرائب و ان كان بهذا الأسلوب يتم استهلاك القرض قبل ميعادة .**

# تابع المزايا

- **٤- يمكن ان تمنح امتيازاً آخر لحاملي السندات الحكومية من خلالها يتم المحافظة على القيمة الحقيقية لنقودهم و ذلك بربط القيمة الاسمية للقرض بالمستوى العام للأسعار ، فترتفع قيمة السند الاسمية مع ارتفاع الأسعار و التضخم .**
- **٥- السماح للمكتتبين بسداد قيمة السندات بالتقسيط و ذلك لتشجيع صغار المدخرين على الاكتتاب .**

# تابع المزايا

- **٦- منح جوائز مالية لبعض حاملي السندات الحكومية عند ميعاد استهلاك القرض من خلال القرعة .**
- **٧- منح بعض الامتيازات القانونية لحاملي السندات الحكومية مثل عدم جواز الحجر على سندات القرض العام ، أو استخدام السندات فى الاكتتاب فى قروض أخرى تعطى امتيازات أخرى .**

# *ثالثاً : حدود القروض العامة :-*

- *ثالثاً : حدود القروض العامة :-*
- **فى هذه الجزئية نطرح سؤالاً هاماً و هو هل تستطيع الحكومة ان تطرح ما تشاء من القروض العامة بدون أية قيود أو حدود تلتزم بها ... ؟**
- **و الإجابة على ذلك انه توجد عوامل و محددات تحد من قدرة الدولة على إصدار القروض و هذه المحددات تختلف من القروض الداخلية عنها فى حالة القروض الخارجية .**

# (أ) طاقة الاقتراض :-

- و هى تعنى قدرة الأفراد و الهيئات و المؤسسات على الاكتتاب فى السندات العامة و لابد للدولة عند إصدارها سندات أو قروض جديدة ان تدرس طاقة الاقتراض حتى تستطيع ان تتأكد من قدرة المجتمع على تغطية حجم القرض و إلا ضعفت الثقة فى مالية الحكومة .

- و لاشك ان هناك عوامل و مؤثرات تؤثر فى طاقة الاقتراض من أهمها الدخل القومي ، الدخل الفردي ، الأعباء الضريبية و حجم الادخار .
- و أهم هذه العوامل هى:
- ١ـ " الدخل القومي "
- و " الميل للادخار "
- و " العبء الضريبي "
- و هى عوامل تؤثر بدورها على المدخرات الفردية التى تعتبر المؤثر القومي في تحديد طاقة الاقتراض .

- **الدخل الفردي :-**
- **هناك علاقة طر دية بين الدخل الفردي و بين حجم الادخار و بالتالى طاقة الاقتراض ، فكلما زاد الدخل الفردي كلما تزايد حجم الادخار و بالتالى زادت القدرة على الاقتراض .**
- **الميل للادخار :-**
- **أيضا هناك علاقة طر دية بين الميل للادخار و اجمالى المدخرات الأفراد .**

# العبء الضريبى :-

- **العبء الضريبى :-**
- **يرتبط العبء الضريبي بعلاقة عكسية مع الادخار الفردي و طاقة الاقتراض ، فكلما زاد العبء الضريبي كلما انخفض الدخل الصافي لأفراد المجتمع مما يؤثر سلباً على الاستهلاك و الادخار و أن كان التأثير على الادخار أكبر .**

# (ب) طاقة الاستيعاب :-

- **(ب) طاقة الاستيعاب :-**
- **يقصد بها مدى قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب القروض و الطاقة الاستيعابية تتوقف على الظروف الاقتصادية للمجتمع و درجة التقدم الاقتصادي .**

- **بالنسبة للظروف الاقتصادية :-**
- **تزداد قدرة المجتمع على استيعاب القروض فى ظل ظروف الركود و الكساد لأنه غالباً ما يكون الغرض من هذه القروض تنشيط الطلب الكلى فى المجتمع من خلال رفع الميل الحدي للاستهلاك و من خلال الإنفاق على الاستثمار فكان الإنفاق في هذه الظروف يتجه لتحقيق الرواج فى المجتمع .**

# أما درجة التقدم الاقتصادي :-

- **أما درجة التقدم الاقتصادي :-**
- **لاشك أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات المتقدمة أعلى منها بالنسبة للاقتصاديات النامية ، فالدول المتقدمة تتميز بمرونة العرض و استجابته للزيادة فى الطلب و الأنفاق الاستهلاكي و لا يصل العرض إلى مستوي عدم المرونة إلا بعد فترة طويلة فى نهاية مرحلة التوسع .**

# أما درجة التقدم الاقتصادي :-

- أما اقتصاديات الدول النامية تتميز بعدم مرونة العرض الكلى بسبب طبيعة الهيكل الانتاجى الذى يتميز بوجود صناعات حرفية بسيطة ، أما الصناعات الحديثة المحددة لدى هذه الدول فإنها تعمل في ظل الحماية و تعمل بمستويات إنتاجية منخفضة بسبب ضيق حجم السوق و عدم قدرتها على الاستفادة من وفورات الحجم ، فضلاً عن قلة رأس المال مما ساهم فى انخفاض إنتاجية العامل .

# ج) طاقة الوفاء بأعباء خدمة الدين :-

- ج) طاقة الوفاء بأعباء خدمة الدين :-
- و هي التى تقيس قدرة الاقتصاد القومي على تحمل أعباء خدمة الدين المتمثلة فى الفوائد السنوية و أقساط الاستهلاك .
- فكلما زاد حجم القروض العامة كلما قلت طاقة الدولة فى تحمل أعباء خدمة الدين .

# تابع

- **و طاقة خدمة الدين تتوقف على كيفية استخدام القرض فإذا استخدم القرض فى النشاط الانتاجى تزيد قدرة المجتمع على الوفاء بأعباء خدمة القرض ، فالنشاط الانتاجى يدر أرباحا يمكن استخدام جزء منها فى الوفاء بخدمة الدين .**
- **أما إذا استخدم القرض فى تمويل النفقات الاستهلاكية فسوف تنخفض قدرة الاقتصاد القوم على استيعاب القروض العامة الجديدة و أداء خدمة الدين لان الإنفاق الاستهلاكي لا يدر دخلاً أو أرباحاً .**

- *رابعاً : الآثار الاقتصادية للقروض العامة :-*
- **تختلف الآثار الاقتصادية التى يمكن أن تحدثها القروض العامة وفقاً :**
- **١- مكان إصدارها**
- **٢-و مراحل تطورها .**

# *( ١ ) الآثار الاقتصادية للقروض فى مرحلة ( الاقتراض ) :-*

- *( ١ ) الآثار الاقتصادية للقروض فى مرحلة ( الاقتراض ) :-*
- **(أ) بالنسبة للقروض الداخلية :-**
- **تؤدى عملية الاقتراض إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة للاستثمار لأن الاقتراض يمثل استقطاعاً من مدخرات الأفراد و أيضا استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي فى النهاية إلى إحداث اثر انكماش على الدخل القومي .**

# و جدير بالذكر ان الأثر الانكماشي قد يتحقق أو لا يتحقق وفقاً للظروف التالية :-

- و جدير بالذكر ان الأثر الانكماشي قد يتحقق أو لا يتحقق وفقاً للظروف التالية :-
- قد لا يتحقق الأثر الانكماشى للدخل القومى إذا كانت
- ١- هناك مدخرات معطلة فائضة عن حاجة السوق ، فان الاقتراض فى هذه الحالة سيعمل ايجابيا على الاستفادة منها و تشغيلها و استثمارها فى السندات الحكومية .

- ٢- أيضا لا يتحقق الأثر الانكماشي للقروض العامة فى حالة التجاء المكتتبون فى السندات العامة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بضمان السندات فيتسع حجم الائتمان المصرفي و زيادة التداول النقدي و بالتالي تشجيع تكوين الدخول .

# (ب) القروض الخارجية :-

- على عكس الحال في معظم القروض الداخلية ، فان القروض الأجنبية عند إصدارها تؤدى إلى زيادة الناتج القومي سواء تم إيداعها في بنك الإصدار ( البنك المركزي ) الذي يتمكن من خلال هذه الإيداعات من زيادة إصدارة من النقد المتداول أو البنوك التجارية لأنها تؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدى إلى آثار توسعية خاصة فى مرحلة الإصدار أو الاقتراض ( المرحلة الأولى ).

## ٢) الآثار الاقتصادية للقروض العامة فى مرحلة الإنفاق :-

- **في مرحلة الإنفاق تعمل القروض العامة سواء داخلية أو أجنبية إلى إحداث آثار توسعية . فعند إنفاق حصيلة القروض العامة و خاصة فى اغراض إنتاجية فيزيد الاستثمار العام و تزداد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد و خاصة و إذا كان التوسع فى الاستثمار العام لا يؤثر على الاستثمار الخاص اى لا يكون منافساً له . كما تؤثر زيادة الاستثمار العام تأثيراً ايجابياً إذا كان ذلك فى وقت الكساد لأن الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يمثل " ضخ و تحريك " للاقتصاد للقضاء على خمول الكساد .**

- إذا كان يتم إنفاق حصيلة القروض العامة فى إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات الطاقة الصحية ، التعليمية ، الثقافية أو منح إعانات اقتصادية للمشروعات العامة و الخاصة فإنها أيضا ستحدث أثارا ايجابية تتمثل فى زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة .

## (٣) الآثار الاقتصادية للقروض العامة فى مرحلة خدمة الدين :-

- هذه المرحلة و هى مرحلة دفع فوائد الدين و اقساطه تؤدى:
- ١- إلى زيادة الإنفاق العام ،
- ٢- و قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض جديدة أو إلى زيادة عبء الضرائب عن طريق فرض ضرائب جديدة
- ٣-أو رفع أسعار و معدلات الضرائب القائمة لكى تتمكن من أداء مستلزمات الدين العام ،
- ٤- و هذه المرحلة تعنى انتقال الدخل من الممول إلى المكتتب .

## *تابع الآثار الاقتصادية للقروض العامة فى مرحلة خدمة الدين :-*

- **فيترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة ، لأنه فى الغالب يكون أصحاب الدخول المرتفعة هم المكتتبون فى سندات الدين العام بينما أصحاب الدخول المنخفضة هم الذين غالباً ما يتحملون نسبة كبيرة من العبء الضريبى (ولا يحصلون على امتيازات ) و من ثم قد يحدث اختلال فى التوازن الاجتماعي ) و ما يحدثة من تأثير سلبي على أداء الاقتصاد القومي .**

## (٤) الآثار الاقتصادية للقروض العامة فى مرحلة استهلاك الدين :-

- **و هى مرحلة سداد اصل الدين ، اى رد قيمة السندات لحامليها و يتم تمويل هذه المدفوعات عادة من حصيلة الضرائب و بالنسبة للآثار الاقتصادية في هذه المرحلة تظهر على النحو التالى :-**

# الآثار الاقتصادية

- **١- إذا وجه أصحاب السندات هذه الأموال نحو الاستثمار فسوف تكون الآثار ايجابية و خاصة إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من التوظف الكامل و توجد بطالة ( و هذه حالة غالبية الدول النامية ).**
- **٢- أما إذا وجه أصحاب السندات هذه الأموال نحو الاستهلاك فسوف يزيد الطلب الكلى و ينشط الاستثمار بشرط ان يكون الاقتصاد يعمل عند مستويات اقل من مستوي التشغيل الكامل ، أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند حالة التوظف و لا توجد بطالة فسوف تحدث أثارا سلبية .**

# القروض الأجنبية :-

- **القروض الأجنبية :-**
- **أن سداد هذه القروض يكون بالعملة الأجنبية مما يؤثر على ميزان المدفوعات فضلاً عن انه يمثل انتقال جزء من ثروة الدولة إلى العالم الخارجي لذا فان خدمة الدين و استهلاكها و خدمتها يمثل عبء حقيقي على الاقتصاد القومي و ليس مجرد إعادة توزيع الدخل و الثروة كما فى حالة القروض الداخلية .**